

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام
الأساسي للكليات العسكرية والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥
في شأن النظام الأساسي للكلية الفنية العسكرية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم ١٥ إلى مواد النظام الأساسي للكليات العسكرية الصادر
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ نصها الآتي :

مادة ١٥ - يجوز لوزير الدفاع أن يقرر لطلبة الكليات العسكرية مكافآت وحوافز
مالية أو عينية وذلك لرفع مستوى أداء هؤلاء الطلبة وفقا للقواعد الآتية :

١ - يجب ألا تزيد قيمة ما يصرف للطالب من مكافأة أو حافز على بداية راتب الرتبة
التي تمنح لخريج هذه الكليات .

٢ - لا تمنح هذه المكافآت أو الحوافز إلا لطلبة السنة النهائية بكل كلية ، ويجوز
للوزير بقرار منه منح هذه المكافآت أو الحوافز لطلبة السنوات الأخرى إذا اقتضت
الضرورة ذلك .

ويحدد القرار الصادر من وزير الدفاع شروط وقواعد منح هذه المكافآت والحوافز .

(المادة الثانية)

تضاف فقرتان جديدتان إلى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاسامي للكلية الفنية العسكرية نصهما الآتي :

ويجوز لوزير الدفاع أن يقرر لطلبة الكلية مكافآت وحوافز مالية أو عينية وذلك لرفع مستوى أداء هؤلاء الطلبة ، وفقا للقواعد الآتية :

١ - يجب ألا تزيد قيمة ما يصرف للطلاب من مكافأة أو حافز على بداية راتب الرتبة التي تمنح للحريجي هذه الكلية .

٢ - لا تمنح هذه المكافآت أو الحوافز إلا لطلبة السنتين الأخيرتين ، ويجوز للوزير بقرار منه منح هذه المكافآت أو الحوافز لطلبة السعوات الأخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك .
ويحدد القرار الصادر من وزير الدفاع شروط وقواعد منح هذه المكافآت والحوافز .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص المادة (١٢) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاسامي للكلية الفنية العسكرية النص التالي :

مادة ١٢ - تتحمل الدولة نفقات تعاليم وتدريب وكسوة وإطعام وعلاج وإيواء وانتقال الطلبة أثناء الدراسة ، ويؤدي الطالب كل سنة دراسية مبلغا يقدره مجلس الكلية بما لا يجاوز أربعين جنيها في مقابل الاشتراك في النشاط الثقافي والعلمي والرياضي والاجتماعي .

ومجلس الكلية تحديد الحالات التي يعفى الطالب فيها من أداء كل أو بعض هذا المبلغ ، وله إبعاد الطالب عن الكلية إذا لم يقم بأداء هذا المبلغ في المواعيد التي يحددها مجلس الكلية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣

يتصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ (١٠ أبريل سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك